تقـريـر

الأمين العام عن أعمال المنظمة

الجمعيـة العامـة

الوثائق الرسمية : الدورة الخامسة والثلاثون

الملحـق رقـم ١ (A/35/1)

الأمـم المتحـدة

نيويورك، ١٩٨٠

Digitized by UNOG Library

[الأصل : بالانكليزية]
[١٠ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠]

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظَّمة

أولاً

جاء العام الماضي ، الذي وافق الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين للأمم المتحدة ، ببعض الأسباب التي تدعو للابتهاج وبكثيرٍ من الأسباب التي تدعو للقلق . فمثلا كان نَيل زمبابوي لاستقلالها والتقدم المرموق الذي أحرزه مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار ، كل بطريقته المختلفة ، مَصدرين لارتياح وتشجيع كبيرين . فهما يُبرهنان على أنه بحسن النيَّة وبالعمل الدءوب والتفاهم يمكن ، عن طريق التفاوض ، تذليل عقبات يبدو في الظاهر أنه لا سبيل للتغلب عليها . ومن ناحية أخرى شهدنا ، على مستويات كثيرة جدا من مستويات المجتمع الدولي ، حيرةً متزايدة وفقدانا للاتجاه . ويتجلى هذا في العلاقات المتدهورة لبعض الدول القوية ، وفي الجمود المستمر بشأن مسائل اقتصادية حيوية ، وفي استمرار منازعات إقليمية معينة تضرُّ بالشعوب المعنية كما تضر بالمجتمع الدولي الأوسع نطاقا ، وفي الكوارث الانسانية الناجمة عن الصراع السياسي والعسكري ، وفي تزايد وقوع العنف والارهاب لبواعث سياسية .

وقد يبدو في هذا الجو المضطرب أن متابعة كثير من الأهداف العظيمة التي أُعلنت في عام ١٩٤٥ قد فقدت ما كان لها من زخم ، أو قد غدت مُبهَمة ، في حين أن بعض التقدم الذي أُحرز في الثلاثين عاما الأخيرة قد تبدَّد . إن قيام نظام للسلم والأمن الدوليين يعوَّل عليه - وهو الموضوع الرئيسي لميثاق الأمم المتحدة - لم يتجاوز كثيرا ، في واقع الممارسة ، جدود اللجوء إلى الأمم المتحدة بصورة عشوائية وفي آخر المطاف . أما نزع السلاح ، فيبدو ، على الرغم من جميع الاجتماعات والأجهزة ، أنه هدفٌ أبعد منالا عن ذي قبل ، كما أن العالم مازال يعيش في ظل شبح الدمار النووي . ومازال النظام الاقتصادي الدولي الجديد لا يكاد يزيد عن كونه فكرة تجريدية ، في حين أن الاحتمالات الاقتصادية للغالبية الساحقة من البلدان والشعوب مازالت تتأثر من جرَّاء الفوضى العامة والاعتلال العام . وأدَّت عوامل موافقة المصالح السياسية والاقتصادية إلى تجنيب أو تجميد مسائل أساسية تتعلق بحقوق الانسان . وتعرّض تطوير القانون الدولي ومراعاته ووضع مدونة لقواعد السلوك الدولي متفق عليها على صعيد العالم لسلسلة من النكسات . تلك هي التحديات الرئيسية التي ينبغي أن نواجهها بتصميم وبصيرة في الأمم المتحدة .

وثمة ميل عام إلى اعتبار التقدم أمراً مُسلَّما به وإلى النواح ، مع ذلك ، بصوت مرتفع على الافتقار إليه . ولذلك ينبغي أن ننظر إلى الجانب الآخر من كشف حساب الأعوام الخمسة والثلاثين . فقد أفلت العالم حتي الأن ، على الرغم من أسلحته المتكاثرة ، من ويلات حرب عالمية أخرى ، كما اجتاز المجتمع الدولي بسلام الثورة الجيوبوليتيكية المتعلقة بإنهاء الاستعمار وذلك بحدٍ أدنى غير متوقع من العنف ، وبدأ هذا المجتمع نظاما سياسيا دوليا أبعد مدى في صفته التمثيلية . ولا بد لهذا النظام ، على الرغم من القلاقل الحالية ، أن يحظى في الأجل الطويل بقدرٍ من الاستقرار والعدل والتوازن أكبر مما كان للنظام القديم الذي كان مستقطباً حول علاقات قلة من الدول الكبرى . وإذا ماثبت أن ذلك صحيح فإن الأمم المتحدة ، بوصفها المنظمة التي يتشكل فيها النظام الجديد ، ستكون ذات أهمية متزايدة للعلاقات الدولية وذات صلة متزايدة بها .

ومن التطورات الهامة جداً في هذا الصدد ظهور مجموعات من الدول إقليمية وغيرها ، داخل إطار منظومة الأمم المتحدة ، تمثل مصالح مشتركة وآراء مشتركة بشأن المشاكل العالمية الهامة . وأعتقد أن ظهور هذه المجموعات ذو قيمة كبيرة للأمم المتحدة سواء في إبراز السياسات ووجهات النظر الهامة أو في تيسير عملها وتنظيمه . وقد فجعتنا هذا العام وفاة الرئيس تيتو ، وهو رجل دولة عظيم وأحد مؤسسي حركة عدم الانحياز . وقد قادت هذه الحركة التقدم نحو نظام دولي للمستقبل ذي قاعدة أوسع . وأعتقد أنه سيتبين أن ذلك كان خطوة تاريخية رئيسية كبرى في تطور العلاقات الدولية .

وعلى الرغم من عدم تمكن الأمم المتحدة من إنهاء بعض المنازعات الاقليمية ، فانها قد أثبتت مراراً فائدتها الحيوية كوسيلة للسيطرة على بعض هذه المنازعات والحيلولة دون أن تُفضي إلى مواجهة بين الدول النووية العالمية . كذلك فإن المدى الحالي لأنشطة المنظمة الذي يشمل أهدافاً اقتصادية واجتماعية عظيمة ، وبرامج إنسانية ، واهتمامات بشأن حقوق الانسان ، ومشاكل عالمية ذات أهمية على صعيد العالم ، هو أوسع وأكثر شمولاً من أيّ شيءٍ جال بالأذهان في سان فرانسيسكو .

إنَّ قداسة البابا يوحنا بولس الثاني ، الذي كانت زيارته لمقرِّنا حدثاً ملهماً للغاية من أحداث العام الماضي ، قد أعرب عن أمنيتنا جميعاً عندما قال : « إنَّ الأمم المتحدة لن تتوقف ، بالنظر إلى

Digitized by UNOG Library

طابعها العالمي ، عن أن تكون هي المحفل والمنبر السامي الذي يجري فيه تقييم مشاكل الانسان كافة بالحق والعدل » .

ومن ثم فإننا نمرُّ بفترة يُصاحب بعض التحسينات الأساسية فيها كثيرٌ من الكفاح والاحباط . ولمّا كانت الأمم المتحدة تمثّل عالماً محتشداً في مرحلة انتقال فليس من المستغرب أن التحسينات والفرص المتزايدة ، التي نعتبرها تقريباً شيئاً مُسلَّماً به ، يوازنها كثير من الفوضى والارتباك . وينبغي أن تكون مهمتنا في الأمم المتحدة هي أن نحاول بصورةٍ متزايدةٍ ترجيح الكفّة الصحيحة للميزان .

ثانياً

وفي هذا العام ، الذي شهد أيضاً تطورات دولية مزعجة وغير متوقعة ، يبدو من المناسب النظر مرة أخرى إلى مفهوم السلم والأمن الدوليين ، الذي يمثل الاهتمام الرئيسي للأمم المتحدة . فهل هذا المفهوم ، كما هو مبين في الميثاق ، ما زال هدفاً صحيحاً حريّا بأن يُسعى إليه ؟ وإذا كان الأمر كذلك فكيف نَشرع ، من الناحية العملية ، في جعل جهاز الأمم المتحدة أكثر فعالية وقميناً بقدر أكبر من الاحترام ؟

إنه ، بحقٍ ، لمن الأمور الباعثة على الانزعاج بصورة عامة أن مقررات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة لا يُكترث بها في أكثر الأحيان ، بحيث أن المشاكل التي كان ينبغي أن تتم السيطرة عليها تستمر وتنتشر وتشكّل مخاطر مستمرة على السلم الدولي . ولهذا الفشل أيضا أثرٌ مُضعفٌ للأمم المتحدة ذاتها . إن الاحباط المستمر يولد التطرف ، والتطرُّف ، بدوره ، يُفضي إلى توليد عدم الشعور بالمسؤولية والعنف . وهكذا ، فإن إهمال مقرر معتدل قد يؤدي ، في وقت قصير ، إلى مقرر أشد منه كثيراً يفضي إلى تشدد المواقف على جميع الجوانب . إن هذه الحلقة مفرغة تؤثر على عددٍ من المشاكل الدولية الهامة . كما أنها عملية تتصل إلى حد كبير بتآكل سلطة الأمم المتحدة وسمعتها بوصفها هيئة دولية مسؤولة . إننا بحاجة إلى معالجة هذه الحلقة من طرفيها ، وذلك بتعزيز سلطة الأجهزة الرئيسية وما تحظى به من احترام ، وبمراعاة الحاجة إلى الشعور بالواقعية في تحقيق النتائج .

لقد كان الغرض المتوخّى من الأمم المتحدة هو أن توفّر محفلاً يمكن فيه تصحيح أوجه الظلم وحسم الصراعات الدولية . كما كان المراد منها توفير مركز لتنسيق ما تتخذه الدول من تدابير . وفي حين أنه كثيراً ما تستخدم المنظمة بفعالية كمركز دبلوماسي لحل المشاكل ، فإنها تستخدم في كثير من الأحيان أيضاً كمحفل برلماني للقيام فعلاً بشنّ صراع في العلن . ولابد لهذه العملية من أن تضع المنظمة في مواقف مثيرة للجدل ما برحت تثير قدراً كبيراً من الانتقاد في بعض الأوساط . فثمة ، على سبيل المثال ، شكاوى من أن هذه المناقشات لا تراعي دوماً حقائق حالة ما ، ولا تأخذ في الاعتبار دوماً العلاقة بين حجم التصويت وإمكانية التنفيذ العملي . وعلى عكس ذلك ، فإن ثمة اتهامات مضادة بأن إرادة الأغلبية في الأمم المتحدة ، يُستخف بها في أغلب الأحايين ، وأن المطالب المعقولة الواردة في قراراتها لا يُكترث بها .

ويبدو لي أن النهجين الدبلوماسي والبرلماني على السواء عنصران مهمان لمنظمتنا العالمية المتطورة . إنَّ تحقيق التوازن لكلا النهجين بشكل عملي مناسب ، بحيث يدعم كل منهما فعالية الآخر ، إنما يتطلب تنمية أوسع نطاقاً إلى حد كبير للشعور بوجود مجتمع عالمي ولأساس من الاهتمامات والمسؤوليات المشتركة . ولا يسعنا أن نتوقع ظهور هذا الشعور بذلك المجتمع بين ليلة وضحاها ، غير أنه يُعدُّ هدفاً أساسياً ، إذا ما أريد للمنظمة أن تتطور على النحو الذي أراده لها مؤسسوها . ففي المرحلة الراهنة من التطور ، فإنَّ السياسات الدولية الطويلة الأجل المرغوبة تقع ، في أغلب الأحيان ، ضحية للسياسات المحلية القصيرة الأجل .

ما هي الطبيعة الحقيقية لمشكلة السلم والأمن الدوليين ؟ هل عالمنا آمن أساساً من صراعٍ عامٍ غير متوقع ووخيم العواقب ؟ إنني شخصياً لا أعتقد أننا على شفا حرب عالمية أخرى . غير أن من المؤكد أنَّ ثمة الكثير مما يدعو إلى القلق في حالة العلاقات الدولية الراهنة التي لا يمكن التنبؤ بها . ولا يمكننا الافتراض بشكل مأمون أن الحالة العالمية مستقرة بصورة أساسية .

بعد الحرب العالمية الثانية ، كان نظام السلم والأمن الدوليين المنصوص عليه في الميثاق يستند إلى الافتراض القائل بأنه ينبغي لدول العالم أن تعهد بأمنها وبالمسؤولية عن الحفاظ على السلم الدولي إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في المقام الأول . إنَّ اتخاذ مثل هذه الخطوة الأساسية يتطلب ثقة من كل دولة في الأخرى وفي المجلس ، وهو ما لم تقدر عليه عامة حكومات العالم . وكانت نتيجة ذلك قيام المجلس في أغلب الأحيان بأداء دورٍ هامشي في حالات النزاع الهامة ، أو الميل إلى استخدامه كملجأ أخير بعد أن تكون الحالة قد تجاوزت فعلاً وبصورة خطيرة نطاق السيطرة عليها . وهذا لا يعني أن المجلس لم يلعب دوراً هاماً ، بل إنه على العكس من ذلك قد وفّر مراراً الوسائل اللازمة للتخفيف من حدة أزمةٍ ما واللازمة لتعيين الطريق نحو حلها .

هل هذا أمر مرض ولو بدرجة طفيفة ، إذا ما قورن بالنظام المبين في الميثاق ، وهو النظام الذي وُضع بعد التجربة المكتسبة من أكثر الحروب تدميراً في التاريخ ؟ إنَّ الاجابة على هذا هي أن ذلك ربما كان كل ما يمكن أن تتيحه الظروف السياسية الراهنة . بيد أنه

Digitized by UNOG Library

ينبغي لنا أن نوضح أنه في كل مرة تفرض فيها ، لأسباب سياسية ، حدود على قدرة الأمم المتحدة على العمل ، وفي كل مرة تنقسم فيها المنظمة على نفسها ، أو تتردد في وجه أعمال من الواضح أنها تشكّل خرقاً للميثاق ، وفي كل مرة يجرى فيها تجاهل قراراتها بشأن مواضيع هامة أو الاستخفاف بتلك القرارات ، تتناقص قدرة الأمم المتحدة وسلطتها فيما يتعلق بمعالجة ما يقع مستقبلا من أزمات .

وإني لآمل أن تُولي جميع الحكومات هذه المشكلة اهتماماً بالغ الجدية . فقد تصبح المسألة حقيقةً مسألة حياة أو موت ، إذا ما حدث ، كما حصل من قبل ، أنْ وضعتنا سلسلة غير منظورة من الأحداث وجهاً لوجه ، على نحوٍ غير متوقع ، أمام خطر محدق بالسلم العالمي . وعلينا أن نتذكر أن مثل هذا الخطر يقع قريباً جداً من سطح الترتيبات الناظمة للسياسة الدولية في الوقت الراهن .

ثالثاً

وقد استرعت كثير من التطورات الهامة انتباه الأمم المتحدة في العام الماضي . واستحوذت مشكلة الشرق الأوسط ، كالعادة ، على قدرٍ بالغٍ من اهتمام المنظمة ، وسوف أتناولها على حِدة نظراً لطبيعتها الخاصة .

وأثارت الأزمة الجديدة غير المتوقعة التي قامت في أفغانستان في أواخر سنة ١٩٧٩ ، مشاكل أساسية تتعلق بمبادىء الميثاق . وقد أثّرت على عملية الانفراج التي بدا أنها تنبىء بقيام علاقة أكثر إيجابية بين أقوى دول العالم . وقد أدت إلى خلق توتر وقلق في شتى أنحاء المجتمع العالمي .

وقد عُرضت هذه المشكلة على الأمم المتحدة ، وأعربت الجمعية العامة عن رأيها فيما يتعلق بالمبادىء التي تنطوي عليها المشكلة ، والإجراءات اللازمة لتسوية الأزمة . وقد طُرح عددٌ من المقترحات فيما يتعلق بهذه الغاية وما يتصل بها من غايات أخرى ، داخل الأمم المتحدة وخارجها ، وقامت حكومات مختلفة ، على المستوى الفردي والجماعي ، بجهود ترمي إلى تعيين الطريق المؤدية لحل هذه المشكلة العويصة . وتضمنت هذه الجهود ، بصفة خاصة ، تحركات قامت بها حكومات المنطقة ، والمؤتمر الاسلامي ، والرئيس الحالي لحركة بلدان عدم الانحياز ، ومجلس أوروبا ، ومن الواضح أن مثل هذا الحل يقتضي تعاون وموافقة جميع الأطراف المعنية ، ولابد من أن يضمن للشعب الأفغاني القدرة على تقرير مصيره بنفسه ، بمنأى عن التدخل الأجنبي .

وقد قمت ، من ناحيتي ، ببذل قصارى جهدي للمساعدة في البحث عن حلٍ للأزمة . وقد ناقشت الحالة مع رئيس وزراء الهند ووزير خارجيتها ومع رئيس باكستان ووزير خارجيتها في أثناء رحلتي إلى نيودلهي لحضور المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وقد أُتيح لي في الشهور التالية أن أواصل هذه الاتصالات وأن أناقش الموضوع أيضا مع وزير خارجية أفغانستان والأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي . هذا ، وقد أجريتُ محادثات مع أعضاء مجلس الأمن ، وخاصة ممثلي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وقد أعربتُ في جميع هذه المحادثات عن قلقي إزاء الحالة الخطرة في المنطقة والحاجة إلى تسوية مبكرة تتم عن طريق التفاوض . بيد أنني لم أتمكن خلال هذه الاتصالات من العثور على أساسٍ لحلٍ مُتفق عليه . ولذلك فإن الطريق الوحيد الذي يبدو مفتوحاً هو البدء في عملية تفاوضية بين جميع الأطراف المعنية بغية إيجاد حل سياسي للمشكلة مع المراعاة التامة لمبادىء الميثاق ، ولقرارات المنظمة في هذا الشأن . وينبغي أن تتم هذه العملية بطريقة تمكّن من المواءمة بين المصالح الوطنية المعنية سلمياً . وهناك جانب مأساوي آخر من جوانب المشكلة ، هو المحنة التي يمرُّ بها عدد كبير من اللاجئين الأفغان . وقد سعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، والوكالات الأخرى المعنية إلى تلبية احتياجاتهم الانسانية الأساسية .

وهناك تطور أخر لم يكن متوقعاً على الاطلاق ، شغل تفكير الأمم المتحدة بصورة عميقة ، وهزَّ ثقة المجتمع الدولي ، يتمثل في الأزمة التي اعتورت العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران ، واحتجاز أفراد البعثة الدبلوماسية الأمريكية في إيران كرهائن . وقد كان هذا حدثاً فريداً ، بالنظر إلى أن العمل بالاتفاقيات الدولية القائمة التي تنظم العلاقات الدبلوماسية والحصانة الدبلوماسية ، كان حتى ذلك الحين أمراً مُسلَّماً به تقريبا . بل إن هذه الصكوك الدولية قد استكملت في عام ١٩٦١ برعاية الأمم المتحدة في اتفاقية فيينا . وإن هذا الحدث ، الذي لا يزال ، لأسفي الشديد ، مستمراً ، ليؤكد الحاجة الماسة إلى المحافظة على مدونات السلوك في العلاقات الأساسية بين الدول . فإذا فرَّطنا في هذا الحد الأدني الأساسي فسوف نواجه مستقبلاً يتسم بالفوضى الدولية .

وقد أعلن مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية رأيهما بحزمٍ وإجماع فيما يتعلق بالمبادىء الأساسية التي تنطوي عليها مسألة الرهائن . وقد اشتركتُ منذ البداية بصورة وثيقة في الجهود المبذولة من أجل الافراج عن الرهائن وتسوية الأزمة البالغة الخطورة في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة ، فضلا عن إيجاد وسيلة للاعتراف بالآلام التي عاناها الشعب الايراني ، ومعالجة إحساسه القوي بالمظالم التي قاسى منها عبر تاريخه . ولقد ذهبتُ إلى طهران بنفسي ، كما فعلت لجنة للتحقيق ، تقف على أهبة

Digitized by UNOG Library

الاستعداد لاستئناف عملها إذا تبين أن هذا العمل مفيدٌ وملائم . وقد ظللت على اتصال دائم بالسلطات الايرانية وحكومة الولايات المتحدة . ذلك أن مصير الرهائن يتطلب معالجة تتصف بأقصى قدر من الحرص وبراعة الخيال . وسوف أستمر من جانبي في بذل أقصى ما في وسعي من أجل إيجاد حل مرضٍ لهذه المشكلة الخطيرة من جميع جوانبها .

أما في افريقيا ، فإن كثرة التطورات هي مثار قلق جدي . غير أنه في عالم تسوده ، مشاكل تنتظر الحلول ، فإن ظهور زمبابوي كدولة مستقلة ، يبرز كمثل مشرِّف للحُنْكة السياسية . ذلك أن التمكُّن ، بعد صراع طويل ، من وضع قاعدة سياسية صلبة يقوم عليها حق تقرير مصير شعب ، مع كفالة التعايش بين أجناس مختلفة في انسجام ، يعتبر انتصاراً للزعامة ، والاعتدال ، والقدرة على التعلم من أخطاء الماضي . إن الصلابة في النضال في سبيل حقوق الشعب غير القابلة للتصرف قد أدت إلى تسوية ، كان طابعها الغالب الشهامة ، والتفاهم والتسامح . وكانت هذه لحظة من لحظات الالهام في تاريخ الانسانية ، بغض النظر عن الصعوبات والتحديات التي تواجهها الآن حكومة زمبابوي الجديدة بشجاعة فائقة . إنَّ هذه التطورات مدينة بالكثير للحكمة والحنكة السياسية لأناس كثيرين جد مختلفين ، ولا سيما زعماء حركات تحرير زمبابوي ، ودول المواجهة الافريقية ، والحكومة البريطانية والكومنولث . ولا ينبغي أن ننسى دور الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في هذه العملية التاريخية ، فهو الدور الذي أبقى على هدف الاستقلال الحقيقي وحكم الأغلبية ، وقد كان عاملاً لا غنى عنه في النتيجة النهائية الناجحة .

ولقد بدأت بالفعل مباحثات هامة بشأن تقديم الأمم المتحدة المساعدة إلى زمبابوي في مهمتها الشاقة المتمثلة في إعادة البناء الوطني . وقد اعترف مجلس الأمن بأن هذه مسؤولية دولية ، وسأبذل قصارى جهدي لحشد جميع المساعدات الممكنة . وأرجو أنْ تُقدم المعونة الثنائية قريبا وبسخاء لمساعدة حكومة موغابي ، رئيس الوزراء ، في معالجة المشاكل الضخمة التي تنطوي عليها إعادة البناء .

إن أحداث زمبابوي تُعد درساً في التخلص من الماضي بغية كسب المستقبل .وفضلاً عن أن هذا التطور يمثل نقطة تحول في الجنوب الافريقي ، فإني آمل أن يدرس أيضا في أجزاءٍ أخرى من العالم حيث المشاكل التاريخية تسد الطريق نحو مستقبل يسوده السلم وتتعايش فيه الشعوب .

ويرجى أن يلي التطور الذي حدث في زمبابوي تقدم مماثل في ناميبيا . بيد أن تطبيق اقتراح التسوية الذي اعتمده مجلس الأمن لا يزال ، للأسف ، معلقاً حتى الآن . وقد بُذلت في العام الماضي جهود مكثفة ، عن طريق مفاوضات ووسائل أخرى مختلفة لكسر الجمود ، وقبل جميع المعنيين بالأمر ، بما فيهم جنوب افريقيا ، فكرة قيام منطقة منزوعة السلاح على طول الحدود مع أنغولا وزامبيا . وأود الاعراب عن تقديري لأولئك الذين ساعدوا في تسهيل جهودنا لكسر الجمود . وآمل صادقاً أن تؤتي هذه الجهود ثمارها في المستقبل القريب جداً .

وبالتغاضي عن الشعور الحالي بالمرارة والاحباط ، فإنني أخشى أن يؤدي المزيد من التأخر في حل هذه المسألة إلى المزيد من التدمير وإراقة الدماء على جانبي الحدود . وفي مسألة بمثل هذا القدر من الأهمية قد تكون لدى جانب أو آخر شكوك بشأن اتخاذ خطوة تاريخية إلى الأمام ، نظراً لأن مثل هذه الخطوة تنطوي حتما على عنصر لا يستهان به من عناصر المخاطرة . ولكنني على يقين من أن البديل لا بد من أن يؤدي إلى تدهور مستمر في الحالة وتصعيد للعنف وصراع طويل مرير لن يفيد أحداً ويجلب إراقة الدماء والخراب إلى المنطقة . إن فرصة مجيء مستقبل يظله التعايش وتحل فيه المشاكل بالتعاون بدلا من الصراع سوف تتأخر إلى أجل غير مُسمي ، وستكون الأطراف جميعها هي الخاسرة في النهاية . إنَّ المد التاريخي يتدفق بقوة في افريقيا . إن دروساً عديدة من الماضي القريب قد وُعيت ، وكانت النتيجة موقفاً فكرياً يجمع بين الحنكة السياسية والنزعة العملية . وأنا أعتقد أن المناخ لم يكن في أي وقت من الأوقات أكثر مواتاة من الآن للانتقال بناميبيا إلى الاستقلال . ومن ثم فإني أحث جميع المعنيين على الاستفادة منه والسير قدماً وبسرعة نحو تطبيق اقتراح التسوية الوارد في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونحن في الأمانة العامة على استعداد تام للقيام بدورنا في تأمين تنفيذ هذه الخطة تنفيذاً عادلاً وموضوعياً .

وفي حين تحظى مشكلة ناميبيا باهتمام مباشر ، فإن القلق العام بشأن نظام التمييز العنصري والفصل العنصري في جنوب افريقيا قد ازداد في الأشهر الأخيرة نتيجة تزايد التوترات والأحداث العنيفة في جنوب افريقيا . وكل ما أحتاج إلى تكراره هو أن هذا القلق سيظل حتماً قائماً إلى أن تظهر دلائل هامة على أن نظام الفصل العنصري وكل ما يمثله قد أصبح أمراً من أمور الماضي . ولا يمكن لشخص عاقل أن يقلل من ضخامة المشكلة . وفوق ذلك ، فإن قلق المجتمع العالمي سوف يستمر ويزداد ما بقيت أوجه الظلم السافرة الناشئة عن الفصل العنصري .

وتوجد في أماكن أخرى في افريقيا منازعات جدية بين الدول وغيرها فضلاً عن مشاكل داخلية ضخمة . إن الحرب الأهلية

Digitized by UNOG Library

المؤسفة في تشاد ، ومشاكل القرن الافريقي التي لم تحل ، ونزاع الصحراء الغربية الذي طال أمده، تتطلب جميعها عملاً عاجلاً من جانب المجتمع الدولي ، وأهم من ذلك من جانب الأطراف المعنية مباشرة لاعادة ظروف السلم والتفاهم .

وأنا آمل بالتأكيد أن تكلل بالنجاح الجهود التي لا تألو منظمة الوحدة الأفريقية وسعاً في بذلها لحل هذه المشاكل . وإنني على اتصال وثيق بزعماء افريقيين بشأن هذه الأمور ، وقد أكدت لهم تأييد الأمم المتحدة لهم في جهودهم .

وفيما يتعلق بتشاد ، فإني آمل أن تثمر الجهود المكثفة التي تضطلع بها منظمة الوحدة الأفريقية للتوفيق بين الأطراف المتحاربة ، وإلا فمن الممكن أن يُقدم طلب إلى الأمم المتحدة للمساعدة في عملية لصيانة السلم .

وفيما يتعلق بالقرن الأفريقي ، فقد أسعدني أن أعلم أن العلاقات بين السودان وإثيوبيا قد اتخذت منعطفا إيجابيا ، وأن منظمة الوحدة الافريقية قد استأنفت مساعيها الحميدة لتسوية الخلافات بين إثيوبيا والصومال .

أما مسألة الصحراء الغربية المعروضة على الأمم المتحدة فقد دخلت مرحلة حرجة . وقد سعت منظمة الوحدة الافريقية بنشاط إلى إيجاد حل للمشكلة ، وسيقدم تقرير إلى الجمعية العامة عن آخر تطورات الحالة .

وتهتم الأمم المتحدة اهتماما عميقا بمثل هذه الحالات لا لتأثيرها المحتمل على السلم بنطاقه الأوسع فحسب ، وإنما أيضا لأن مساعدتها كثيراً ما تكون ضرورية لمعالجة الكوارث البشرية الضخمة التي تنجم عن النزاع العسكري والسياسي. ومن ثم فإني آمل أن يمكن ، بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية ، تكثيف الجهود في العام القادم للسيطرة على هذه النقاط المتفجرة على المسرح الأفريقي . ولديَّ مزيد سأقوله فيما بعد بشأن المساعدة الدولية في المجال الانساني .

وأما الشرق الأوسط وقبرص فلا يزالان يشكِّلان اهتمامين مباشرين للأمم المتحدة في مجال صيانة السلم فضلاً عن مجال التسوية السياسية بأبعادها الأوسع . وفيما يتعلق بقبرص ، فإنه في حين أن الحالة الفعلية في الجزيرة لا تزال هادئة لعدة أسباب ليس وجود قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بأقلها أهمية ، فقد أصيبت عملية صيانة السلم بالجمود لفترة تربو على العام ، على الرغم من الاتفاق ذي النقاط العشر الرفيع المستوى الذي تم التوصل إليه تحت رعايتي في أيار / مايو ١٩٧٩ . وقد مضى العام في محاولة توضيح الفروض التي يمكن على أساسها إجراء محادثات موضوعية بين الطائفتين . وأخيرا استؤنفت المحادثات في ٩ آب / أغسطس ١٩٨٠ وتم التوصل إلى اتفاق للدخول في المرحلة الموضوعية في منتصف شهر أيلول / سبتمبر . وهنا أيضا ستكون إرادة الطرفين في الدخول في عملية هامة للتفاوض والتراضي هي مفتاح أيّ نجاح في المستقبل . وقد بُذل جهد دولي مستمر على مستويات عديدة وفي محافل عديدة لمساعدتهما في مهمتهما . وسيستمر هذا الجهد .

وإنني لأودُّ اغتنام هذه الفرصة لأعبِّر عن تقديري للحكومات التي وفَّرت لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص القوات وغير ذلك من أشكال الدعم .

وما فتئت الحالة في جنوب شرقي آسيا خطرة وتشكِّل مصدر قلق عميق بالنسبة لي . فعلى الرغم من الجهود التي بذلت على مختلف المستويات ، لم يُحرز سوى تقدم ضئيل في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٤ / ٢٢ المتعلق بالحالة في كمبوتشيا ، بما في ذلك سحب القوات الأجنبية ، والبحث عن حل سياسي . إن المشاكل السياسية والعسكرية المستمرة قد صعَّبت للغاية عملية الإغاثة الإنسانية الواسعة النطاق التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لصالح شعب كمبوتشيا المنكوب . إنَّ قرار الجمعية العامة الذي يطلب مني بذل مساعيَّ الحميدة من أجل الإسهام في إيجاد حل سلمي للمشاكل في المنطقة ، ما برح ، منذ صدوره ، ماثلا في ذهني . وعلى إثر مشاورات مع الأطراف سافرت إلى هانوي وبانغكوك في آب / أغسطس ١٩٨٠ . وناقشت هذه المشاكل في العاصمتين كلتيهما ، وعلى الرغم من اختلاف الآراء ، فقد اتفق على استمرار عملية المناقشة بمساعدتي لدى وجود وزيري الخارجية لفييت نام وتايلند في نيويورك لحضور الدورة القادمة للجمعية العامة . ولقد أوضحتُ أن مساعيَّ الحميدة ستظل متاحة لبلدان المنطقة لأيِّ غرض قد تراه مفيداً . وفي هذه الأثناء ، ولحين إيجاد حلول لتسوية المسائل السياسية والعسكرية الكامنة وراء الأزمة في المنطقة ، فإنه لابد للعمليات الانسانية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أن تستمر بأكبر قدر ممكن من الفعالية على الرغم من القيود الجدية التي تفرضها عليها الحالة الراهنة . وأود في هذا الصدد ، أن أذكر بأن جميع جوانب برنامج الإغاثة قد نظرت في اجتماع دعوت الى عقده في جنيف في أيار / مايو ١٩٨٠ ، بناء على طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

وسوف أعلِّق فيما بعد على مسألة البحث عن تسوية في الشرق الأوسط . ومن ثم فلن أُشير هنا إلا إلى التزام الأمم المتحدة بصيانة السلم في تلك المنطقة . إن القوتين الأساسيتين المشتركتين في ذلك هما قوة الأمم المتحدة لمراقبة فصل القوات على

Digitized by UNOG Library

مرتفعات الجولان ، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الموجودة في جنوب لبنان . ويساعد المراقبون العسكريون التابعون لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة هاتين العمليتين كلتيهما ، بينما يضطلعون بواجباتهم الأخرى . وقد أبدى مراقبو الهيئة هذا العام أيضا صورة رائعة للشجاعة والفعالية والتفاني في أداء الواجب . وواصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فصل القوات الاضطلاع بواجباتها بفعالية بالغة ودون أية أحداث . أما قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان فهي تعمل ، كما أشرت من قبل ، في أوضاع هي أقل وضوحاً بكثير وأكثر تعقيدا . ولذلك فليس بمستغرب أن تواصل القوة مواجهة مشاكل رئيسية وأن تمر بظروف بالغة الاضطراب .

ولا أريد هنا أن أكرر مضمون تقاريري المفصّلة جدا المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . إننا ما زلنا نواجه في جنوب لبنان حالة اتضح حتى الآن أنه من غير الممكن لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أن تحقق في ظلها جميع أهداف ولايتها . وأذكر على وجه الخصوص أن القوة قد منعت من السيطرة بالكامل على مجال عملياتها بأسره ، ومن إقامة ظروف سلمية ومن المساعدة في إعادة الحكومة اللبنانية سلطتها وسيادتها الكاملتين على هذه المنطقة . ومن العوامل الرئيسية التي أدت إلى نشوء هذه الحالة سياسة حكومة إسرائيل وتأييدها لقوات الأمر الواقع في جنوب لبنان . إن الظروف المضطربة في أجزاء أخرى من جنوب لبنان ، بما في ذلك وجود عناصر فلسطينية وعناصر مسلحة أخرى ، والحالة السياسية والأمنية العامة في لبنان ذاته تسهم أيضا في قيام هذه الظروف البالغة الصعوبة في الجنوب .

وأياً كان ما واجهته قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من إحباط ، فإنني أعتقد أن جميع المعنيين بالأمر متفقون على أنها تضطلع في شجاعة وانضباط عظيمين بمهمة حيوية للغاية في مجال حفظ السلم ، لا في جنوب لبنان فحسب وإنما فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط ككل . وستثابر ، بالتعاون مع حكومة لبنان ، على تحقيق جميع أهداف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وفي تعزيز قدرتها على أداء مهامها بالوسائل السلمية ، وفي بذل جميع الجهود الممكنة لضمان إحداث التغييرات اللازمة لأدائها مهمتها بنجاح . وأود في هذا المقام ، أن أُثني بحرارة على قائد القوة وضباطها وأفرادها وموظفيها المدنيين لثباتهم في وجه الشدة والخطر . كما أود أن أشكر تلك الحكومات التي ساهمت بفرقٍ لما أبدته من ثقة وتفهُّم في دعم هذه العملية الحيوية والشاقة في الوقت نفسه . وأود هنا تكريم ذكرى جنود الأمم المتحدة الذين بذلوا أرواحهم في جنوب لبنان في سبيل السلم .

وفي هذا الصدد ، أجد لزاماً علي أن أُعرب مرة أخرى عن قلقي إزاء الصعوبات المالية التي لا تزال تواجهها عمليتان هامتان من عمليات حفظ السلم ، وهما عمليتا قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . إن هذه الحالة تلقي عبئاً ثقيلاً على كاهل البلدان التي تسهم بالقوات وقد يكون لها ، إذا سمح لها بالاستمرار ، أثرٌ ضارٌّ على مستقبل هاتين العمليتين . وتنطوي هذه الحالة أيضا على مسألة تتعلق بمبدأ أساسي ، نظراً لأن صيانة السلم والأمن الدوليين تحت إشراف مجلس الأمن ينبغي أن تكون مسؤولية جماعية .

رابعاً

ما زالت الحالة في الشرق الأوسط مسيطرة على شؤون المجتمع الدولي وما زالت ذات أهمية رئيسية للاستقرار السياسي والاقتصادي في العالم . إن قليلا من المشاكل الدولية الأخرى له مثل هذا التعقد أو مثل هذه الآثار الواسعة الانتشار . ويساورني قلقٌ عميق إزاء الاتجاه الراهن للأحداث ، حيث يولِّد التطرف تطرفاً ، وتؤدي المطالبات إلى مطالبات مضادة أو إلى ردود فعل ، وحيث تنزع المطالب القصيرة الأجل للسياسة الوطنية إلى حجب المطالب الطويلة الأجل للعدل والسلم والانسانية . وليس في نيتي أن أتناول في هذا الصدد حالات معينة عَني بها مجلس الأمن واتخذ بشأنها قرارات في العام الماضي .

وفي ظل الظروف الراهنة ، فإن هناك حدوداً لما يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على درجة من السلم معقولة نوعاً ما وتشجيع التقدم نحو إيجاد تسوية . وفي الواقع ، فإن من الأهمية والخطورة بمكان أن الأمم المتحدة ذاتها تتعرض للهجوم بشكل متزايد في بعض الأوساط ، ويُطعن أحياناً في حسن نيتها . وهذا تطور خطير ، إذ أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكون في جميع الأحيان في وضع يتيح لها القيام بدور نافع وبنّاء بحثا عن حل شامل . وهناك في الحقيقة بعض الوظائف التي لا غنى عنها - مثل حفظ السلم - ليس أهلاً للاضطلاع بها سواها . ومن ثم فمن الأهمية الحيوية أن تساند الأمم المتحدة المبادىء الأساسية وحقوق الأطراف المعنية ، ولكي تقوم بذلك ينبغي أن يكون باستطاعتها أن تحظى بثقة الجميع . وهذا دور من الصعب للغاية أداؤه بفعالية ، غير أنه بدونه نفتقد عنصراً أساسياً عندما نقدم ، كما هو لزام علينا ، على المضي قدماً نحو تسوية .

ويتعين علينا أن ندرك أنه لا يوجد ، ولا يمكن أن يوجد ، حل عاجل لمشكلة الشرق الأوسط يهلل له الجميع على الفور . وهذا راجع بصفة خاصة إلى أن المشكلة مركّبة من سلسلة طويلة من التطورات التاريخية والأخطاء وأوجه الظلم والمنازعات . ويحدوني إلى تقرير ذلك قلقي إزاء الأوضاع الراهنة التي تلقي ظلاً على كثير

Digitized by UNOG Library

من الأنشطة الهامة الأخرى التي يضطلع بها مجتمع الدول .

إن إحراز أي تقدم في الشرق الأوسط يتطلب في المقام الأول توفير درجة محسَّنة إلى حد بعيد من الاتصال والتفاهم على جميع المستويات . فليس هناك من أمل في إحراز تقدم سلمي ما لم تعترف شعوب المنطقة وقادتها بوجود كل منهم وما لم يتقبلوا هذا الوجود ، وما لم يعترفوا بحق كل منهم في الوجود ويقبلوا هذا الحق . ويجب خلق ظروف يمكن فيها وضع حلول إيجابية ومتفق عليها .

إن الجوانب الرئيسية لمشكلة الشرق الأوسط مترابطة ولا يمكن فصلها عن بعض . ولابد من بذل جهد مستمر ومتسم بالاصرار لتحقيق تسوية شاملة عن طريق مفاوضات تشترك فيها جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

إن أي حل للمشكلة يجب أن يقوم على أساس حق جميع الدول في المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، بمنأى عن التهديد وأعمال القوة ، وعلى أساس حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقهم في تقرير المصير ، وعلى الانسحاب من الأراضي المحتلة . وفي هذا السياق ، فإن موضوع القدس ذو أهمية رئيسية ولا يمكن حله عن طريق أي قرار يتخذ من جانب واحد .

وإنني مازلت أومن بأن الأمم المتحدة يمكنها أن تفعل الكثير من أجل تيسير التوصل إلى تسوية ، واني لآمل صادقاً في أن تستطيع الأمم المتحدة القيام بدور متعاظم الأهمية في هذا المسعى الحيوي .

خامساً

في تقريري لعام ١٩٧٨ عن أعمال المنظمة ، أشرت إلى إنجازات الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرَّسة لنزع السلاح ، والتي كانت قد استكملت لتوها العمل المنوط بها . ولسوء الحظ ، فإن استراتيجية نزع السلاح التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية ، والتي كانت حَرِيَّة أن تصبح علامة مميزة على طريق السعي من أجل تخفيض عبء التسلح ، لم تترجم بعد كما كان يجب إلى عمل موضوعي ، بل إنها بدلا من ذلك أعقبها مزيد من التصعيد في سباق التسلح . إنَّ الأرقام المتاحة في مجال النفقات العسكرية ، تشير بالفعل إلى قفزة عالية أخرى في اتجاه الزيادة ، تعزى لحدٍ كبير إلى الاتجاه المتدهور للحالة الدولية العامة . فالنفقات العسكرية في العالم سوف تتجاوز في ١٩٨٠ الرقم المذهل البالغ ٥٠٠ ٠٠٠ مليون دولار ، أي نسبة ستة بالمائة تقريبا من مجموع الناتج العالمي . وتطوير الأسلحة من حيث الكمية والنوعية ، لا سيما الأسلحة النووية ، مستمر . وتأثير هذه النفقات على حاجات المجتمع الأساسية الأخرى الملحَّة ، أمر بديهي بذاته ، وقد أشرت في الماضي تكراراً إلى الصلة بين التسلح والتنمية على أنها صلة حاسمة الأهمية .

إن الاتجاهات الحالية تلقي ظلالا تحمل نذر الشؤم ، على الجهود التي تبذل في مجال نزع السلاح في إطار الأمم المتحدة وخارجها على السواء . فالأنشطة المتصلة بنزع السلاح لا تزال على ما يبدو محصورة لدرجة كبيرة في المسائل التنظيمية والاجرائية وليس في المسائل الموضوعية . ونظراً للنطاق الذي شملته الجهود التي بذلت من أجل إعداد الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، فضلا عن شدة تركيز تلك الجهود ، فيبدو ضروريا ان تبحث بعناية الافتراضات التي قامت عليها تلك العملية ، والعوامل التي أدت إلى ما وقع بعد ذلك من إحباطٍ للآمال التي كانت معقودة وبرغم كل شيء فمن المفارقات الدائمة أن سائر الحكومات على وعي بأبعاد ودلالة وأخطار سباق التسلح ، وأنها ملتزمة مبدئيا بنزع السلاح ، ومع ذلك فإن ما نشهده هو أن التقدم الفعلي المحرز في هذا الميدان يقل عن التقدم المحرز في حل أية مشكلة دولية رئيسية أخرى تقريبا .

ومن الأهمية بمكان تحديد حقائق الحالة والتسليم بها . إن الحكومات التي تحبِّذ بقوة ، من ناحية المبدأ ، نزع السلاح وتحديد الأسلحة بوصف ذلك قضية عامة ، هي نفسها التي تميل ، عندما تواجهها مخاطر ملموسة واضحة ، إلى إعطاء الأولوية للقوة العسكرية بغية تعزيز أمنها . وعلى حين أن ثمة تسليم واسع النطاق بأن نزع السلاح سوف يعزِّز من أمن الجميع في المدى الطويل ، فقليلون من هم مستعدون للاعتماد عليه كوقاية مما يتصورونه من تهديدات اليوم أو مخاطر الغد . وإن معظم الحكومات ، إذ تقف وجها لوجه أمام هذا الاختيار ، ترى من واجبها في الوقت الحالي أن تؤثر ما تمليه مقتضيات الأمان المباشر فتعمد إلى التسلح .

وهذه هي الورطة التي تعمل على إدامة سباق التسلح . وقد اتجهت تطورات الحالة الدولية التي وقعت منذ انعقاد الدورة الاستثنائية المكرَّسة لنزع السلاح في أيار / مايو ١٩٧٨ ، إلى زيادة حدة هذه الورطة . إنَّ كل مجال من مجالات التوتر والنزاع الحالية تقريبا ، وبعضها يرد ذكره في أقسام أخرى من هذا التقرير ، تتولَّد عنه مشاكل تتصل بالأمن بالنسبة للأطراف المعنية ، كما أن كل مشكلة منها تقريبا تعطي مزيداً من قوة الدفع لسباق التسلح . وأن العِبَر المستخلصة من التاريخ تدل على أن السلم والأمن الدائمين لا يمكن في المدى الطويل إرساؤهما على تكديس الدول فرادى أو الأحلاف العسكرية للأسلحة . بيد أن

Digitized by UNOG Library

التاريخ يبرهن أيضاً على أن الدول ، في مواجهة التهديدات أو انتهاكات السلم ، تمارس حقها في الدفاع عن النفس ، على أساس فردي وجماعي ، بأفضل ما يتاح لها من سبل . وصحيح أن ميزان الردع محفوف أساساً بالمخاطر ، بيد أن حكومات عديدة ، لا تنحصر في حكومات الدول الحائزة للأسلحة النووية ، تعتبر ، في ظل الظروف الحاضرة ، أن السلم العالمي يتعرض للخطر إذا ما اختلَّ هذا التوازن . وبالرغم من ذلك ، فمن الجليِّ تماماً أن التزايد المطرد في الأسلحة ، لا سيما الأسلحة النووية ، يُعرِّض العالم لأخطار محتملة رهيبة .

إن الدراسة الشاملة بشأن الأسلحة النووية التي دعت إلى إجرائها الجمعية العامة منذ سنتين ، والتي استكملت أخيرا ، تلقي الضوء على تلك الأخطار . فعلى مدى ١٣ سنة تضاعف على ما يقال مجموع عدد الرؤوس النووية الاستراتيجية . ويشدد التقرير على أوجه القصور في استراتيجيات الردع الحالية وما يكمن فيها من مخاطر ، وعلى التوقعات التي تحمل التهديد بمزيد من الانتشار النووي .

والواقع أنه بينما وضعت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة الأساس لنهج فعال لنزع السلاح ، فلا يمكن تصور تنفيذ نزع السلاح في فراغ . فهناك علاقة وثيقة بين نزع السلاح والأمن ، ومن الواضح أن طبيعة العلاقات فيما بين البلدان تؤثر في استعدادها لفهم الأمن بلغة أخرى غير اللغة العسكرية . إن التقدم في نزع السلاح سوف يزيد الثقة فيما بين الدول ، ولكن يحتمل أن يظل التقدم متواضعا إلى أن تنمو هذه الثقة ، إلى حد ما على الأقل ، وحتى تتم على الأقل معالجة بعض أسباب عدم الثقة والخصومة . وهكذا فإذا اعتقدنا أن نزع السلاح ضروري وجب أيضاً أن نعزز الاعتقاد بأنه لا يمكن أن يتحقق أمن دولي دائم وحقيقي إلا عن طريق التراضي وضبط النفس وتناسق الغايات الوطنية . ومجمل القول إنه يجب علينا أن نبذل جهداً أكيداً للعودة إلى مقاصد ومبادىء الميثاق .

وينبغي لنا في هذه الظروف الاعتراف بأن من الضروري جعل النظر في مشكلة نزع السلاح مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بحقائق سياسية معينة ، وبالطرق التي تستجيب بها الحكومات في الواقع لهذه الحقائق . ويسري هذا على نزع السلاح ذاته ، كما يسري على مجال وثيق الصلة به هو تحديد الأسلحة .

ويجب أن تكون هناك مظاهر ملموسة تعبِّر عن التزام متجددٍ بالأهداف التي حددتها الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة . ويتيح العقد الثاني لنزع السلاح ، الذي بدأ هذا العام ، إطارا مناسباً لوضع أهداف ملموسة ممكنة التحقيق من الناحية السياسية ، وإحراز تقدم موضوعي في هذا الاتجاه .

ويكتسب دور الهيئة التفاوضية أهمية خاصة في هذا الصدد . فقد أسندت إلى لجنة نزع السلاح وظيفة هامة تتمثل في وضع برنامج العمل موضع التنفيذ العملي . وللجنة الآن جدول أعمال محدد المعالم ، كما أنها أنشأت عدداً من الأفرقة العاملة لتسهيل دراستها للمسائل المختلفة المدرجة في جدول أعمالها . والمطلوب الآن مواصلة المفاوضات بصورة نشطة بحيث تنتهي إلى اتفاقات موضوعية .

وهناك مجال بالذات ، الاتفاق فيه ليس أمراً عاجلاً فحسب ، ولكنه ممكن أيضاً . وعندما أحلت إلى لجنة نزع السلاح الدراسة عن الحظر الشامل للتجارب النووية كررتُ الإعراب عن اعتقادي بأن « جميع الجوانب التقنية والعلمية لتلك المشكلة قد استكشفت تماماً بحيث لم تعد هناك من ضرورة إلا لقرار سياسي من أجل تحقيق الاتفاق » ويمكن بل وينبغي أن تحل المشكلة الآن .

وبينما تتحمل الدول الأعضاء مسؤولية المحافظة على عملية وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه ، تستطيع الأمم المتحدة القيام بدور هام أيضا بتوفير معلومات موضوعية وموثوق بها عن سباق التسلح ونزع السلاح وتحديد الأسلحة . وعن طريق نشر هذه المعلومات ، يمكن أن يتولَّد على صعيد العالم تأييد عام لنزع السلاح ، بما في ذلك دعم الجهود التي تبذلها الحكومات فيما يتعلق بهذه المشكلة التي هي من أصعب المشاكل .

وسوف تتيح الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرَّسة لنزع السلاح ، والتي ستعقد في ١٩٨٢ ، فرصة جديدة لتقييم العمليات التي بوشرت عن طريق الاستراتيجية الدولية لنزع السلاح ، التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية العاشرة .

سادساً

إن المنازعات والاضطرابات السياسية والعسكرية تولد دائما معاناة بشرية تصل في بعض الأحيان إلى حد الكارثة . ولدينا اليوم عدد كبير جداً من هذه الحالات . فتوجد في افريقيا وآسيا مشاكل اللاجئين والمشردين وكذلك طلبات الاغاثة وإعادة التأهيل على نطاق شامل . وتوجد في أمريكا اللاتينية مشاكل مماثلة ، ولكن على نطاق أقل . وتتعرض الاقتصادات الضعيفة للبلدان التي تستقبل أعداداً كبيرة من اللاجئين لضغوط شديدة ، وبطبيعة الحال تتوقع هذه البلدان من المجتمع الدولي أن يشاركها في هذا العبء الذي تتحمله .

Digitized by UNOG Library

وفضلا عن ذلك ، تلزم مساعدات دولية لمواجهة الآثار المدمرة للجفاف والمجاعة التي انتشرت من بلدان السهل الافريقي حتى كثير من البلدان الافريقية الأخرى ، مخلّفة وراءها الجوع القاتل والتمزق الاجتماعي .

ولمواجهة هذه الحالات توجد لدى الأمم المتحدة برامج ووكالات إنسانية دائمة . وهناك تقارير غير هذا التقرير تتعرض بالكامل للجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لمواجهة تحديات إنسانية بذاتها ، وأود هنا أن أُبدي فقط بعض الملاحظات والمقترحات العامة عن هذا الجانب الرئيسي من عمل المنظمة .

ويصعب أحياناً الفصل بين العوامل السياسية والعوامل الانسانية في بعض الحالات التي ذكرتها . ومما يؤسف له أن معظم المآسي البشرية في عصرنا ترجع بجذورها العميقة إلى تطورات سياسية وعسكرية . ويصدق هذا بصفة خاصة على مختلف المطالب الانسانية للهند الصينية . وإزاء الشقاء البشري على النطاق الموجود في ذلك الجزء من العالم من الضروري تقديم المساعدات الانسانية على الرغم من عدم إيجاد حلٍّ سياسي بعد . وإنني أناشد جميع الحكومات أن تتفهم هذه المحنة ، وأن تساند الجهود الانسانية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة ، والمنظمات الدولية والطوعية المرتبطة بها لتقديم المساعدة على أساس غير تمييزي للسكان المدنيين المتضررين . والأهم من كل شيء ، هناك حاجة إلى بذل جهود متجددة للتحرك في اتجاه التسويات السياسية التي تتيح للسكان المعذبين في تلك المنطقة المبتلاة بالآلام أن تتطلّع في النهاية إلى مستقبل يسوده السلم .

وتتعلق ملاحظتي الثانية بمسألة الأمن ، فقد أصبح من المقبول حتي الآن بصفة عامة أن الأمن وصيانة السلم أمران سياسيان منفصلان عن الجهود الانسانية الطارئة ، مع أن تجارب الماضي أظهرت أنه عندما يحدث أن يلتقي الاثنان فإن المهمة الانسانية تتيسر كثيراً بفضل وجود عمليات صيانة السلم . ويمكن لوجود قوة صغيرة نسبياً للأمم المتحدة أن يكون لها أثر مهدِّىء على حالةٍ يسودها العنف ، بصورة لا تتناسب على الاطلاق مع عدد أفراد هذه القوة أو أسلحتهم أو قدرتهم العسكرية . وإنني أُدرك تماماً ما ينطوي عليه ذلك من تعقيدات سياسية وغيرها . ومن الواضح أنه يجب احترام سلطة مجلس الأمن كما يجب الالتزام التام بمبدأ السيادة الوطنية . وعلى هذا الأساس فإنني أعتقد مع هذا أنه يمكن للدول الأعضاء أن تبحث إمكانيات توسيع التجربة الضخمة للمنظمة في مجال صيانة السلم ، بصورة من الصور ، لتشمل حالات الطوارىء الانسانية حيث تتطلب الظروف وجود عنصر أمنٍ على وجه الاستعجال .

وتتصل ملاحظتي الثالثة بمنظومة الأمم المتحدة ذاتها ، وحالات الطوارىء الإنسانية . فالأمم المتحدة والوكالات المتخصصة لم تنشأ في الأصل لتكون في حد ذاتها هيئات تتولى القيام بعمليات على نطاق كبير . ولهذا فإن العمليات التي اضطلعت بها بصورة متزايدة كانت بالضرورة عمليات مرتجلة . ولا غبار على ذلك إلى حدٍّ معيَّن ، ولكن بعد ٣٥ عاماً أصبح من الواضح تماماً أن المنظمة ستظل تواجه حالات طوارىء عملية ، أحياناً على نطاق كبير للغاية ، حيث يتعين عليها أن تعمل وبدافع من الضرورة الانسانية والضمير الانساني ، وحيث تتطلب الظروف من الأمم المتحدة على وجه الاستعجال أن تضطلع بدور القيادة الذي يقتضيه تلافي كارثة لا يمكن تقدير أبعادها .

ولا يكفي ببساطة في هذه المناسبات حشد عدد من وكالات وبرامج الأمم المتحدة المستقلة بصورة عشوائية لمواجهة هذه الحالات الطارئة الواسعة النطاق ، وحيث يتم ذلك أحياناً بالتعاون مع الصليب الأحمر ، ومع عدد من المنظمات غير الحكومية والوكالات الطوعية . إن جميع هذه الهيئات والمنظمات على استعداد للمساعدة ، وكثير منها يسهم بصورة رائعة . ولكن التنظيم والتنسيق والسياسات الموحَّدة ، والتخطيط التعاوني المسبق أمور هي وحدها التي تمكِّن من كفالة النجاح الكامل ، والاستخدام الأمثل للمساعدة التي يوفرها المجتمع الدولي .

وسوف أُتابع بحث هذه المسألة في داخل منظومة الأمم المتحدة ، وفي لجنة التنسيق الادارية . وإنني ، بطبيعة الحال ، أرحب بآراء الدول الأعضاء ، ولاسيما تلك التي ساندت هذه الجهود الانسانية بسخاء . وإنني أرحب في هذا الصدد بالمبادرة التي اتخذت هذا الصيف في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وبالاقتراح الداعي إلى استعراض عمليات الطوارىء التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة . وأرى أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوة أخرى لجعل منظمتنا أفضل عدَّة لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل .

وأود أن أشير هنا إلى برنامج إنساني دائم ، وهو وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ، التي بلغت سنتها الثلاثين هذا العام . ومسألة تجديد الأونروا مدرجة في جدول الأعمال المؤقت للدورة القادمة للجمعية العامة . وفي كل عام تمر الأونروا بأزمة مالية تستغرق جانباً كبيراً جداً من وقت المفوض العام وطاقته . وما دامت مسألة اللاجئين الفلسطينيين قائمة فإن الأونروا تقدم إسهاماً جوهرياً لا يتمثل فقط في الوفاء بالتزام إنساني من التزامات الأمم المتحدة ، ولكن أيضاً في القيام بدور عامل هام محقق للاستقرار في المنطقة . وفي كل عام

Digitized by UNOG Library

يبرز ، بسبب العجز المالي ، خطر إجراء تخفيضات كبيرة في خدمات الأونروا ، ولاسيَّما في نظام التعليم ، بل إن احتمالات العام القادم تبدو أكثر خطورة .

سابعاً

ذكرتُ سابقا في هذا التقرير الحاجة إلى التقيد بمدونات ملزمة للسلوك في العلاقات الأساسية بين الأمم . والتدخل ، وكثيراً ما يكون بوسائل عنيفة ، في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة هو صفة تبعث على الأسى طال وجودها كثيراً في المشهد الدولي . وقد شهدت السنة الماضية ، إضافة إلى ذلك ، زيادة خطيرة في العنف الموجه نحو الأشخاص الدبلوماسيين والسياسيين ، سواء داخل بلادهم أو خارجها . وقد حدثت عمليات اختطاف وتهديد واغتيال .

إنني أشعر بانزعاج بالغ إزاء مثل هذه الاتجاهات فهي تشير إلى ميول فوضوية لا يمكن إلا أن تنال من تركيب العلاقات الدولية الذي هو ضعيف بالفعل . ويكشف مثل هذه الأنشطة عن ازدراء للقواعد والاتفاقيات والممارسات الدولية وعن احتقار للسلم والنظام الداخليين في الدول الأخرى . ولا يمكن لهذه الأنشطة إلا أن تثير قلقاً عاماً لدى الأغلبية الساحقة للدول التي تسعى لتحقيق مستقبل سلمي وأقل عنفاً . كما إنني أشعر بانزعاج عميق ، بوصفي الأمين العام ، بما عليَّ من مسؤولية مباشرة عن الموظفين المدنيين الدوليين في مختلف أنحاء العالم ، إزاء اتجاه يمكن أن يؤثر تأثيراً خطيراً جداً على أمن الخدمة المدنية الدولية وفعاليتها .

وقد أُتيحت الفرصة للجمعية العامة سابقاً ، بمبادرة مني ، للنظر في المشكلة الأوسع للارهاب الدولي والأسباب الكامنة وراءه . وإنني أرحِّب الآن باقتراح إدراج بندٍ جديدٍ في جدول أعمال الجمعية يتعلق باتخاذ تدابير فعَّالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين . وآمل أن تستفيد الجمعية من هذا الاقتراح لكي تظهر بجلاء اهتمام الدول الأعضاء بالحفاظ على احترام أولئك العاملين في الشؤون الدولية وأمنهم وتعزيز هذا الاحترام والأمن وكذلك بضرورة وقف اتجاه العنف الحالي الذي لا يمكن أن يكون له إلا أكثر النتائج خطراً على المجتمع الدولي برمَّته .

ثامناً

لقد أعربتُ في مناسبات عديدة ، خلال العام الماضي ، عن قلقي إزاء الاتجاهات الراهنة في الاقتصاد العالمي . فقد ولِّدت هذه الاتجاهات ومازالت تولِّد الشكوك على نطاق واسع ، وأصبح خطرها ماثلاً بصفة خاصة في تأثيرها على أضعف البلدان وأقلها مناعة . ومن الواضح أن الأمر يتطلب استجابات عاجلة من المجتمع الدولي وضرورة أن تقوم هذه الاستجابات على فهم أكثر وتعاون أوسع . ولابدَّ من تعبئة الارادة السياسية للدول ، على أعلى المستويات الحكومية ، إذا كان لنا أن نعجِّل بعمليتي التفاوض والتسوية اللازمتين لعكس الاتجاهات الراهنة وتحويل الاقتصاد الدولي وإعادة تشكيله .

وفي هذه الظروف ، كنت خلال الاتصالات التي أجريتها بعدد من قادة العالم في الأشهر الماضية وخلال الزيارات التي قمت بها لعدد من العواصم ، أُعرب باستمرار عن قلقي العميق إزاء بطء الخطى التي تتقدم بها المفاوضات الحالية ، كما قُمت باستكشاف السُّبُل والوسائل التي يمكن بها التقدم بمزيد من الشعور بالتماسك والالحاح .

ولقد اتخذت خطوات إيجابية معيَّنة على مدى الأشهر الماضية ، وخاصة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، حيث انتهت المفاوضات إلى إنشاء صندوق مشترك ووضع مجموعة من القواعد والمبادىء فيما يتعلق بالممارسات التجارية التقييدية . وفضلا عن ذلك فقد اتخذ كلٌّ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بعض الاجراءات في محاولة للتخفيف من حدَّة مشاكل موازين المدفوعات التي تواجه البلدان النامية . على أنه لم يتحقق تقدُّم يُذكر في بعض المجالات الحاسمة وهي مجالات الطاقة والنقد والتمويل الانمائي ، كما ثبت عدم كفاية ما اضطلع به من المبادرات . بل لقد ثبتت صعوبة الأعمال التحضيرية الخاصة بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية عشرة المكرَّسة للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي .

إننا ، لهذا ، ندخل عقداً جديداً مثقلين بالمشاكل التي لم تُحلّ ، وبقدر غير كاف من الاتفاق على كيفية التصدي لهذه المشاكل . والغرض من الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، وهي الاستراتيجية التي تناقشها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الحادية عشرة ، هو توفير زاوية مشتركة للنظر ، وبيان الغايات والأهداف وتدابير السياسة المطلوبة من المجتمع الدولي كله إذا كان لنا أن نعجِّل بتنمية البلدان النامية . وتقدِّم هذه الاستراتيجية قدراً من الجهد الشامل الذي سيكون مطلوبا ، داخلياً وعلى الصعيد الدولي ، إذا أُريد تحقيق تقدم ذي شأن . ذلك أنه ما لم تواجه التحديات بجرأة ، فسوف تظل هذه الأهداف مهددة بالبقاء دون تحقيق ، كما حدث لكثير من عناصر الاستراتيجية السابقة . ولا أحسبني بحاجة إلى الافاضة في الآثار المنذرة بالسوء التي ينطوي عليها أي قصور من

Digitized by UNOG Library

هذا القبيل بالنسبة للبلايين الستة من البشر الذين سيقلهم هذا الكوكب بحلول عام ٢٠٠٠ .

وأنه لأمر أساسي ، لهذا السبب ، أن تُعطي المفاوضات العالمية المقترحة في المجالات الحاسمة المتصلة بالمواد الأولية والطاقة والتجارة والتنمية والنقد والتمويل دَفعة جديدة جادة في الأشهر القادمة . وإني لآمل أن يكون ما ظهر من كثير من البيانات التي أُلقيت أمام الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الحادية عشرة من اتفاق في بواعث القلق وفي الاعراب عن التصميم على العمل حافزاً إلى الاسراع بخطى المناقشات التي تجري في المفاوضات بين الشمال والجنوب والتي تسير الآن بخطى بطيئة بطئاً خطراً . وثمَّة أغلبية كبيرة من البلدان تؤيد بقوة وجهة النظر التي يرى أصحابها أن هذه الجولة الجديدة سوف تسهم في حل المشاكل الدولية وتكون عوناً على إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية . على أن المناقشات التي دارت بشأن جدول أعمال الجولة الجديدة وإجراءاتها أبرزت أنه لا تزال هناك خلافات خطيرة فيما يتعلق بالطريقة التي تمضي بها المفاوضات . وسوف تظهر النتيجة النهائية للدورة الاستثنائية ما إذا كان هناك ، من وراء البيانات العامة المعلنة للنوايا ، تصميم حقيقي على الدخول في مفاوضات تتناول صميم الموضوعات .

ولي وطيد الأمل في أن يتم بالفعل الاهتداء إلى إجابات على هذه الأسئلة في أقرب وقت ممكن كي تسير عملية المفاوضات العالمية إلى الأمام . وحتى عندئذ فإنه إذا أريد لهذه العملية النجاح فلابد لها من أن تلاقي الدعم المستمر بالارادة السياسية الجادَّة من جانب جميع الأطراف المعنية . وتحقيقاً لهذه الغاية ، ومن أجل تعزيز الجهود الحالية فقد يكون من المفيد عقد اجتماعات قصيرة على المستوى الوزاري عند وصول المفاوضات إلى مراحل حاسمة . كذلك فقد اقترحت لجنة براندت عقد اجتماعات قمَّة لأعدادٍ محدودة من رؤساء الدول أو الحكومات . وهذا الاقتراح جدير بالاهتمام الدقيق .

وكما أشرتُ في الخطاب الذي ألقيته في المجلس الاقتصادي والاجتماعي فإن الإطار الزمني اللازم لعقد مفاوضات عالمية مثمرة يجب ألا يعيقنا عن تلمُّس حلول فورية للمشاكل الملحَّة . ولذلك ، فإن الحالة الحرجة لبعض البلدان النامية قد تتدهور تدهوراً شديداً خلال الأشهر القادمة ما لم تتخذ التدابير الفورية والمناسبة . وكنت ، في هذا الصدد ، قد وجَّهت اهتمام الحكومات إلى المصاعب التي يمرُّ بها العديد من البلدان النامية فيما يتعلق بموازين مدفوعاتها ، بما فيها على الأخص أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المتدنية الدخل . وقدَّمت عدداً من الاقتراحات حول كيفية معالجة هذه الصعوبات كما حثثتُ على ضرورة التعجيل بالاستثمارات في قطاع الطاقة في تلك البلدان . وأشرتُ إلى أن الاستجابة لهذه الاقتراحات كانت مشجِّعة ؛ وآمل أن تتم دراستها بصورة أكمل خلال الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة وأن تتخذ الاجراءات المناسبة لتصحيح الحالة .

وبينما ننظر إلى المرحلة الراهنة من مفاوضاتنا بشأن المسائل الاقتصادية فإنه ليس بوسعنا أن نخدع أنفسنا بالفكرة القائلة إن حدوث شلل في القطاع الاقتصادي لن يجرَّ عواقب سياسية خطيرة . ذلك أن التفاعل بين العوامل الاقتصادية والسياسية هو تفاعل مستمر وشديد . فالسلم يتعرض للخطر في المناقشات التي تدور حول القضايا الاقتصادية بقدر ما يتعرَّض له الازدهار وتحقيق مستوى عيشٍ كريمٍ لجميع أبناء الجنس البشري . ولابد في ظل هذه الظروف من أن تلعب القضايا الاقتصادية دوراً متزايداً في حياة الأمم المتحدة من أجل تلبية الاحتياجات التي تشغل بال الدول الأعضاء . وأقوى ضمان أن تبذل منظومة الأمم المتحدة جهدها لمواجهة هذه الاحتياجات بجديَّة وتصميم .

تاسعاً

تبقى منظمتنا محطّ تطلعات البشرية إلى عالم تحترم فيه حقوق الانسان وكرامة الفرد الانسان . وفي الوقت الذي جرى فيه اتخاذ عدد من الخطوات الايجابية في هذا الميدان خلال العام الماضي ، خصوصاً نتيجة لمبادرات قُدِّمت في الآونة الأخيرة في لجنة حقوق الانسان ، فقد كان هناك أيضاً لسوء الحظ عدد كبير من انتهاكات حقوق الانسان في المجتمع الدولي . وهذه الانتهاكات التي تتضمن الاعتقال التعسفي والتعذيب وأخذ الرهائن والهجرات الاجبارية ، تبقى سبباً لبالغ القلق والكرب . وقد كان إعدام الأفراد بلا محاكمة في كثير من بقاع العالم دون احترام لاجراءات القانون الأصولية ، ظاهرة مستمرة مؤلمة للغاية . وقد أدنتُ هذه الأعمال لأسبابٍ إنسانية وسأواصل إدانتها بصورة لا لبس فيها .

وعلاوة على ذلك ، فقد خلقت أحداث العنف الأهوج والاعتداء الغاشم على الكرامة الانسانية التي وقعت في العام الماضي تحديات جديدة لا للأمم المتحدة فحسب بل ولجميع المنظمات والأفراد العاملين في مجال تعزيز حقوق الانسان .

وقد قُلت مراراً وتكراراً ان الآمال الموضوعة في الأمم المتحدة في ميدان حقوق الانسان لا يمكن أن تتحقق إلا إذا التزمت الحكومات التي تتألف منها المنظمة بمبادىء الميثاق وبالاعلان العالمي لحقوق الانسان . وكثيراً جداً ما نرى هوَّة واسعة بين

Digitized by UNOG Library

المبادىء والممارسة الفعلية . ويؤدي هذا إلى الاحباط داخل المنظمة وإلى تخييب آمال السواد الأعظم من الناس .

لقد كانت وقائع الدورة الأخيرة للجنة حقوق الانسان من جملة التطورات الأكثر إيجابية التي حصلت هذا العام ، وقد دلّت على الطريق إلى نهج جدّي لعدد من المسائل الصعبة . وعلى الرغم من المناخ السياسي السائد ، حققت اللجنة تقدماً في وضع المعايير المتعلقة بمواضيع مختلفة مثل حقوق الطفل وحقوق الأقليات وتحريم التعذيب وإزالة جميع أشكال التعصُّب الديني . وفضلاً عن ذلك ، فقد انكبَّت اللجنة بصفة محدَّدة على معالجة حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان . وممَّا يدل على قلق اللجنة البالغ إزاء هذه المشكلة الفاجعة ، إنشاؤها لفريق عامل للتحقيق في مصير الأشخاص المفقودين والمختفين . وقد اجتمع الفريق العامل بعدئذٍ وهو يلتمس تعاون جميع المعنيين بغية الوصول في نهاية المطاف إلى وضع حدٍ نهائي لمشكلة الاختفاء المفروض أو غير الطوعي وإلى تحديد مكان تواجد الأشخاص المفقودين أو المختفين ، أو مصيرهم ، كما اضطُلع خلال العام بأعمال هادئة فعَّالة ، من خلال مجموعة من الحلقات الدراسية والدراسات ، بغية تحقيق فهم أوسع لمقاصد عقد العمل لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري .

وهذه التدابير ، وكل منها بحدِّ ذاته يبدو خطوة صغيرة ، تمثل في مجموعها مسعى جاداً لبناء الأجهزة والاجراءات اللازمة لتحويل أهداف الاعلان العالمي لحقوق الانسان إلى حقيقة واقعة . بيد أننا ينبغي أن نكون على بيِّنة تماماً من أن جهودنا هي حتى الآن ضئيلة بالفعل إذا ما قورنت بالحجم المرعب لهذه المشكلة . كما يجب ألا ننسى أن حقوق الانسان الواردة في الاعلان العالمي لابدَّ وأن ترتبط بالحقِّ في التنمية وفي إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، إن كان من شأنها أن تحمل مغزى للملايين في مختلف أنحاء الكرة الأرضية . فلا يمكن أن يكون هناك إلا القليل من السلوى في التفكير بحقوق مجرَّدة بينما يصيب الفقر والمرض أعداداً هائلة في هذا العالم .

وفي هذه الأحوال ، فإنني أُناشد الدول ، التي لم تنضم بعد ، إلى بعض الصكوك مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري التابع له ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن .

وقد رأيتُ دائماً أن من واجبي بذل مساعيَّ الحميدة في المسائل المتعلقة بحقوق الانسان وسأواصل تقديم مساعدتي بأي صورة أستطيعها . وقد طلبَتْ مني ، باطراد ، هيئات الأمم المتحدة المختلفة التي تعالج حقوق الانسان ، أن أدخل في اتصالات مباشرة مع حكومات البلدان التي تتعرض لمشاكل . وفي عدة حالات ، استقبلت هذه الحكومات ممثلين خاصين عينتهم وذهبوا في زيارات لها . وإنني لأقدِّر مثل هذا التعاون ، الذي يُعزِّز من شأن هدف أساسي لمنظمتنا ومن شأن القيم التي نؤمن بها .

عاشراً

إن المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، المعقود في كوبنهاغن ، الذي تعيَّن به منتصف العقد الذي أعلنته الجمعية العامة في ١٩٧٦ ، قد نظر في مجموع المسائل المتصلة بالمرأة ، نظرة مستفيضة . وقد أظهر المؤتمر وما صاحبه من أنشطة بجلاء الزيادة الهائلة في تفهُّم هذه المشاكل الأساسية والدرجة الصحيحة للأهمية التي تعطى الآن ، أخيراً ، لهذه المشاكل . وقد بينَّ المؤتمر بصورة بارزة أن المرأة تعتزم تماماً أن تلعب دوراً أفعل في تقرير مصيرها ، على المستويين الوطني والدولي ، فضلاً عن مشاركتها في وضع القرارات الأساسية في مسائل السلم والتنمية .

وقد أكد المؤتمر على الحاجة إلى إعادة توزيع المهام والمسؤوليات بين الرجال والنساء بحيث يتشارك الجنسان بصورة أكثر عدلاً في توزيع العمل بينهما داخل المنزل وخارجه . وأبرز المؤتمر الواقع الذي لا شك فيه وهو أن الفقر الشامل هو سبب رئيسي لعدم مساواة المرأة بالرجل ، ومن ثمَّ فإن تقدم المرأة ، مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف التنمية وأهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد . كما شدَّد المؤتمر على واقع لا شك فيه هو أن المرأة لا تتعرض فقط للتمييز ضدها من جانب النظام الانتاجي بل إنها تتحمل مسؤولية مزدوجة باعتبارها القوة التوالدية لمجتمعنا .

وأوضح المؤتمر بجلاء تصميم المرأة على المشاركة بصورة أكثر شمولاً في عملية الإدارة العالمية للتنمية وللسلم ، فضلاً عن اقتناعها بالحاجة إلى تخصيص نصيب أكبر من موارد العالم لتحسين حياة جميع الناس بدلاً من تخصيصها لآلات الحرب . وضمن هذا الاطار ، أكَّد المؤتمر على المكانة الهامة لامكانيات المرأة ولاهتماماتها فيما يتعلق بصياغة استراتيجية إنمائية دولية جديدة .

وينبغي ألاَّ يُسمح للجدل السياسي حول جوانب معينة من برنامج العمل أن يقلل من شأن المدى الواسع والأهمية والابداعية التي اتسمت بها المداولات التي جرت في كوبنهاغن . فقد عمل

Digitized by UNOG Library

المؤتمر باطراد على التقدم بإدراك المجتمع العالمي لكون المرأة تدخل بنشاط في كل مسألة تهم العالم ، وعلى تعميق هذا الادراك . وكلّي أملٌ وإيمان بأن هذا الاعتراف سيصبح ، بصورة متزايدة ، قوة جبارة من قوى التغيير الإيجابي والتطور السلمي .

حادي عشر

أنهى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار دورته التاسعة في نهاية آب / أغسطس وبات من المؤكد أن المؤتمر يوشك على إنهاء أعماله بنجاح ، ويبدو أن من المرجح إمكان إقرار اتفاقية في مطلع عام ١٩٨١ . وقد وُصفت هذه المفاوضات الهامة جداً من أجل صياغة دستور للبحار وصفاً له ما يبرره بأنها من أهم الانجازات في العلاقات الدولية منذ توقيع ميثاق الأمم المتحدة .

وإن المواد التي تتجاوز ٣٠٠ مادة والمرفقات الثمانية الواردة في النص غير الرسمي المتضمن لمشروع الاتفاقية ، والتي تتناول كل جانب يمكن تصوُّره تقريباً من جوانب استخدام المحيطات ومواردها إنما هي نتيجة مفاوضات لم تعرف الكلل ونتيجة عملية توافق في الآراء . والحلول الوسط التي تم التوصل إليها تكمن جذورها في المصالح المشتركة وفي التوفيق بين المصالح المتنافسة وليس في العقائد ، وهي تبشِّر بإحراز نصر باهر لمنطق العقل والقانون . والواقع أن مؤتمر قانون البحار يبدِّد الفكرة القائلة بأنه لا يمكن استخدام الأمم المتحدة كهيئة تفاوض فعَّالة وأنه من المستحيل التفاوض حول المسائل المعقدة في مجموعات كبيرة من الحكومات .

وتم في الدورة الأخيرة الاهتداء إلى صيغ مقبولة بشأن ما تبقّى من القضايا الصميمة . ومن الممكن إتمام ما تبقّى من عمل في الدورة القادمة والأخيرة للمؤتمر . وهناك أمل وطيد في أن تكون هناك اتفاقية جاهزة للاقرار في نيسان / أبريل ١٩٨١ . ومن شأن هذا أن يكلِّل بالنجاح جولة من أشقّ وأعقد جولات المفاوضات التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة ، أو ربما في تاريخ البشرية .

وبمنأى تام عن تحقيق أهداف مؤتمر قانون البحار بالذات ، فإنني أعلِّق أقصى درجة من الأهمية على الأثر الذي سيتركه نجاح المؤتمر على تعزيز دور الأمم المتحدة في إيجاد الحلول العملية للقضايا العالمية الكبيرة . وآمل في أن يجد أولئك الذين يكدُّون في مجالات أخرى عبرة في هذا المثال الرائع تشدُّ من عزائمهم .

ثاني عشر

ذكرتُ في تقريري الأخير عن أعمال المنظمة أن الخدمة المدنية الدولية تمرُّ بظرف حرج وأن هناك حاجة إلى إعادة تقييم الأوضاع والمواقف في هذا الصدد مع العلم تماماً بأن ثمة آراء مختلفة بشأن هذه المسألة . ومازال هذا التقييم كما هو ، لم يتغير .

إن هذا وقت يتزايد فيه الاهتمام بمسائل موظفي المنظمة من جانب الدول الأعضاء ومن جانب الموظفين أنفسهم . فالتوزيع الجغرافي العادل في الأمانة العامة واستصواب وضع ومواصلة سياسة أرشد للتعيين ، والآفاق الوظيفية المتاحة للموظفين ، وكذلك مركز أعضاء الخدمة المدنية الدولية وأمنهم ، تعدُّ كلها أمور حيوية قد شغلت اهتمام الدول الأعضاء والموظفين على السواء . ويجب ألا نألو جهداً في معالجة هذه المسائل البالغة الأهمية بفعالية إذا أردنا إعادة تأكيد وتقوية المفهوم الأصلي للخدمة المدنية الدولية المستقلة المبيَّن بصورة مقنعة للغاية في المادتين ١٠٠ و ١٠١ من الميثاق .

وهناك تباين واسع النطاق في المواقف بين الدول الأعضاء والموظفين بشأن العديد من المشاكل العملية للأمانة العامة . ومثال ذلك أن قرار الجمعية العامة الذي يطلب تقديم تقارير بشأن إمكانية تغيير المعايير القائمة قد أثار هذا العام خلافات جدية بين المساهمين الماليين الرئيسيين والدول الأعضاء الأخرى فيما يتعلق بالنطاقات المستصوبة للتوزيع الجغرافي للوظائف في الأمانة العامة .

إن مسألة الخدمة المدنية الدولية بالغة التعقيد ، فهناك قيود وحدود عملية تحدّ على نحو خطير من إمكانيات تلبية وجهات النظر جميعها . ومن ثم فإنه من المستحيل بالطبع الوصول إلى حلٍّ يبلغ حد الكمال . وعلينا بالتالي أن نجاهد للوصول إلى أساس مشترك عن طريق التفاهم والتراضي بحيث تكون جميع الأطراف راغبة في تقدير مصالح الآخرين والتعاون في تخفيف المخاوف المشروعة . ويقتضي ذلك قدراً كبيراً من الصبر .

وفيما يتعلق بالأمين العام ، فإنه يحتاج من الدول الأعضاء إلى التوجيه الذي يمكِّنه من ممارسة كامل السلطات التقديرية اللازمة في مسألة التعيينات حتى تحصل المنظمة دائما على الموظفين الذين تحتاجهم لانجاز مهامها بفعالية . ويجب أيضا أن توضع مصالح الموظفين المشروعة في الاعتبار في كل الأوقات ، لا من جانب الأمين العام فحسب ، وإنما أيضاً من جانب الحكومات الأعضاء . وأود في هذا الصدد أن أعرب عن قلقي فيما يتعلق بأمن موظفي الخدمة المدنية الدولية فيما يتعلق بالحاجة الملحَّة لأن تمتثل الدول الأعضاء إلى الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها .

ولدينا الآن خبرة كبيرة فيما يتعلق بمشاكل الخدمة المدنية الدولية وتسييرها . وأعتقد أننا بحاجة إلى تقييم صريح وواضح

Digitized by UNOG Library

لشؤون الموظفين ولمفهوم الخدمة المدنية الدولية في ضوء هذه الخبرة ومع العلم التام بوجود آراء مختلفة إلى حدٍ بعيد . وأنا على ثقة بأن في وسعنا ، إذا ما توفرت الروح اللازمة ، إيجاد التسويات والترتيبات الضرورية لكي نحافظ على الطبيعة الأساسية للخدمة المدنية الدولية ونضمن للمنظمة الحصول على أفضل الجهود من موظفيها في إطار خدمتهم المكرَّسة للمجتمع العالمي .

ثالث عشر

وفي السنوات الأخيرة أولي اهتمام كبير إلى ترشيد هياكل المنظمة وإجراءاتها على المستوى الحكومي الدولي ومستوى الأمانة العامة . وأُحرز بعض التقدم على الصعيدين كليهما . غير أنه أيا كانت أهمية ترشيد الهياكل والاجراءات ، فإنه ينبغي التأكيد على أنها ليست أهدافاً في حد ذاتها وإنما هي بالأحرى وسائل لدعم الأعمال الموضوعية للمنظمة ، والبرامج والتسهيلات والخدمات التي تقدمها لصالح الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بوجه عام . ومن ثم ، فإن من الأمور التي لا تقلُّ عن ذلك أهمية ، ترشيد هذه الأنشطة الموضوعية وضمان أن يكون اتجاهها ومضمونها وأداؤها مناسباً من حيث التوقيت وملائماً للاحتياجات ذات الأولوية للدول الأعضاء والمجتمع الدولي . وفي هذا المجال فشلنا حتى الآن في إحراز تقدم مرض .

إن هذه ليست بالمهمة البسيطة في منظمة بمثل اتساع وتعقد الأمم المتحدة ، تبلغ ميزانيتها لفترة السنتين ٢ر١ بليون دولار ، ويتكون برنامجها من حوالي ٢٠٠٠ عنصر أو مشروع رئيسي وحوالي ٥٠ هيئة حكومية دولية لوضع البرامج لها سلطة اتخاذ قرارات تتطلب اتخاذ من جانب الأمانة العامة ، ولديها وحدات رئيسية في أجزاء مختلفة من العالم . بيد أنها مهمة ملحَّة في وقت نواجه فيه معضلة التوفيق بين الحاجة إلى تلبية المطالب الجديدة الموجَّهة إلى المنظمة والحاجة إلى الحدّ من الميزانية . وحيث أن نطاق النمو الحقيقي في ميزانية المنظمة قد حدَّ بدرجة كبيرة ، فإن الامكانية الوحيدة لتلبية متطلبات الأنشطة الجديدة هي التحليل الدقيق للبرامج للتعرُّف على العناصر التي يمكن تخفيضها أو التخلي عنها لأن أولويتها النسبية دون الأولوية التي لعناصر البرامج الجديدة المقترحة . ويستتبع ذلك القيام ببحث دقيق للأولويات بين البرامج والاجراءات بغية إعادة النظر في تخصيص الموارد لها . وهناك عدد من الأعمال ، يُعدُّ جزءاً من هذه العملية ، من شأنه أن يساعد إلى حدٍ بعيدٍ في هذا المسعى . وتشمل هذه الأعمال الخطة المتوسطة الأجل التي تشرك بصورة أكثر انتظاما الأجهزة الحكومية الدولية في عملية إعادة النظر ؛ والميزانية البرنامجية ، التي تعطي اهتماماً متزايداً للجوانب البرنامجية خاصة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ؛ وتقييم فعالية وأثر برامج الأمم المتحدة التي تمكن المنظمة من الاستفادة بصورة أكثر منهجية من خبرتها الخاصة وتساعدها في التركيز على النهج والوسائل التي ثبت أنها فعَّالة للغاية .

إن مثل هذه التدابير ضرورية لتحديد الأنشطة ذات المنفعة الحدِّية أو التي فات أوانها . ومن الواضح أن كفاءة وفاعلية المنظمة لا يمكن تحسينهما تحسيناً جذرياً بما يتخذ في نطاق الأمانة العامة من تدابير فحسب . فإن الأمر الأساسي الآخر يتمثل في المشاركة النشطة من جانب الحكومات واستعدادها لاتخاذ القرارات الصعبة اللازمة لانهاء الأنشطة ذات المنفعة الحدِّية .

ولقد علَّقت في تقارير سابقة على الزيادة الجامحة في عدد الاجتماعات الدولية التي تعقد سنويا . وأعلم أن عددا كبيراً من أولئك الذين يحتم عليهم واجبهم الاشتراك في جولة متصلة من المؤتمرات الدولية يشاركونني في قلقي في هذا الصدد . بيد أنه لا توجد دلائل على أن البرنامج ينخفض . والواقع أنه عُقد في العام الماضي عدد من الاجتماعات الدولية المختلفة أكبر منه في أي وقت مضى . ويشعر المرء في الأمم المتحدة أحياناً أن الأجهزة الرئيسية في دورة انعقاد مستمرة ، فالفترات الفاصلة بين اجتماعاتها المختلفة جدّ قصيرة . وعلى الرغم من تسليمي بأن هذا الاتجاه يعكس حيوية المنظمة ، فإن العبء الناجم عن ذلك بالنسبة للوفود والأمانة العامة يؤثر حتماً على نوعية الاستعدادات وأحياناً على النتائج . وإني لأناشد حكومات جميع الدول الأعضاء النظر في هذه الحالة بعناية وبذل جهود جديدة لترشيد برنامج الاجتماعات بغية تحسين فعالية أعمالنا وأثرها .

ونحن في الأمانة العامة نتلقى ، كجزء من واجباتنا اليومية ، قدراً كبيراً من النقد ، بعضه صحيح ، فيما يتعلق بأساليب عمل الأمم المتحدة وبرامجها وجدواها . وآمل أن تتعاون الدول الأعضاء بصورة أوثق بكثير مع الأمانة العامة في اتخاذ تدابير مثل التي وصفتها أعلاه بغية جعل منظمتنا أكثر فعالية وكفاءة وجدوى فيما يتعلق بالمشاكل الكبيرة لعصرنا .

رابع عشر

لقد حاولت في الصفحات السابقة أن أقدِّم تقييماً صريحاً للحالة الراهنة لمنظمتنا فضلا عن بعض الاقتراحات لتنظر فيها الدول الأعضاء وأنا لا أريد أن أبدو متشائماً ولكنني أشعر شعوراً قوياً بأنه ينبغي علينا أن نتحلى بالواقعية في مواجهة المشاكل المطلوب منّا معالجتها ، وبأنه يجب علينا أن نبذل جهوداً متواصلة لفهم جوهر تلك المشاكل . وعندئذ فقط يتسنى لنا أن نحدِّد أجدى

Digitized by UNOG Library

دور يمكن للأمم المتحدة أن تلعبه وأحسن الطرق التي يمكن أن تسهم بها إسهاماً ملحوظاً في حلّ هذه المشاكل .

وكما هو الحال دائما ، مازالت الأمم المتحدة تمثل هدفاً سهلاً للانتقاد والتنديد ، ولاسيما من قِبل الكثير من الأشخاص في العالم الذين يشعرون بعدم رضى عميق إزاء الوضع الدولي الراهن ويجدون أنفسهم في حيرة من أمرهم لا يدرون ماذا يفعلون بشأنه . وبالتأكيد ، هناك الكثير مما يمكن أن ينتقد في هذه المنظمة مثلما هو الحال في غيرها من المؤسسات السياسية ذات الطابع التمثيلي . بيد أنه ينبغي علينا أن نكون حريصين على التمييز بين الانتقادات التي لها ما يبررها ، والانتقادات التي تندّد بالأمم المتحدة ، وهي انتقادات سلبية كلياً ولا تخلو في أغلب الأحيان من غرض شخصي ، وتذمُّ المنظمة لا لشيء سوى كونها المؤسسة العالمية التي هي .

وإنه لمن المستحيل تماماً بالنسبة لمنظمة تتكون من ١٥٣ دولة ذات سيادة ويرد في جدول أعمالها معظم القضايا موضع الخلاف بين هذه الدول ، أن تظل بمنأى عن الجدل . وإنه لطبيعي جداً بالنسبة لمؤسسة من هذا النوع أن تصبح موضع جدال طالما بقيت أيضاً قائمة المباديء والأهداف الأساسية لميثاقها . ويمكننا أن نتوقع ممن هم في جانب الأغلبية أن يجدوا المنظمة عادة أقل إثارة للجدل مما يجدها من هم في جانب الأقلية . بيد أنه ينبغي أن لا يغيب عن البال أيضا أن الأغلبيات والأقليات في الأمم المتحدة ، كما هو متوقع لأية منظمة تضم دولا مستقلة ذات سيادة ، تتغير وفقا للموضوع المطروح للمناقشة ، وأنه ليس هناك ما يسمى بـ« الأغلبية التلقائية » .

ومع أنني أتقبل ما يوجه إلى الأمم المتحدة من انتقادات لها ما يبررها ، إلا أنني مهتم اهتماماً أكبر بكثير بمدى فائدة المنظمة في حل المشكلات الملحّة التي تواجه العالم الذي تمثله . ومازلت أشعر بأن الجهود الهائلة المبذولة من حيث الاجتماعات والوثائق لا تزال حتى الآن غير متناسبة مع النتائج المحرزة من حيث السياسات العملية الرامية لتحقيق فوائد فعلية ومستقبلية لشعوب العالم . ويهمني أيضا أن تحافظ المنظمة على توازنها وطابعها الشامل ، وأنه ينبغي أن لا يؤدي الانشغال بقضايا رئيسية معينة إلى التقليل من أهمية مشاكل المجتمع العالمي الأخرى .

وهناك ميل لدى بعض الدوائر نحو الاستمرار في اعتبار الأمم المتحدة أداة هامشية في العملية الفعلية لتصريف العلاقات الدولية التي يفترض أن تتم داخل دهاليز القوة في أماكن أخرى . ويبدو لي أن الدول تلجأ عادة بسرعة إلى الأمم المتحدة في الملمات إنما يوضح بجلاء ما يشوب هذا النهج من مغالطات وما ينطوي عليه من مخاطر .

إن من أهم وظائف الأمم المتحدة التي تحظى بأقل قدر من الاعتراف هي الحفاظ على حيوية أفكار ومبادىء لا يمكن تحقيقها على الفور ولكن تظل هدفاً ينبغي العمل من أجله وتحقيقه في النهاية . ولقد كان حق تقرير المصير والاستقلال لشعب زمبابوي أحد هذه الأهداف ، وقد تم الآن ، لحسن الحظ ، تحقيقه . وهناك أهداف كثيرة أخرى ، بعضها أكثر تحديداً من غيره ، يشكّل فيها اهتمام الأمم المتحدة الدائم ، الذي يظهر في المناقشات وجلسات الاستماع والتقارير وغيرها من الأنشطة ، عاملا هاماً في تحديد المسألة التي تتطلب حلا وفي توضيح السبيل إلى الحل . وفي الجانب الاقتصادي والاجتماعي على وجه الخصوص ، يمكن أن يكون للمنظمة أثر بالغ الأهمية وطويل الأجل في تركيز الاهتمام على المشاكل وفي تغيير أسلوب التفكير المعتاد بشأنها ، وفي وضع البرامج والاستراتيجيات والمبادىء التوجيهية التي توفر الاطار الذي يمكن للحكومات أن تتطرق من خلاله إلى المشاكل الكبيرة . بيد أنه من المهم أن نبذل جهداً كبيراً في كل عام للتأكد من الشوط الذي نقطعه في حل هذه المشاكل من الناحية العملية .

وقد ذكرتُ في بداية هذا التقرير أنه لم يكن القصد من منظومة الأمم المتحدة ، في الأصل ، أن تكون منظومة تنفيذية . ومن ثم ، فإن الجزء الأكبر من الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها حالياً مرتجل . بيد أن الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها على النحو السليم هي أكثر الأدلة إقناعا بإمكانات القيام بعمل دولي فعّال ، كما أنها تعزز روح السعي المشترك التي أشرت إليها سابقاً باعتبارها العامل الموحّد الأساسي في نهجنا تجاه المشاكل موضع الخلاف أو الجدل . وعلى سبيل المثال ، فإن القيام بعملية كبيرة ، سواء كانت عملية إنسانية أو عملية لحفظ السلم ، هو مثال لافت للنظر للجهد الدولي في أحسن صورة ، حيث تصبح الأهداف والمقاصد بل وحتى الصعوبات والمخاطر عاملا موحداً ومصدراً للالهام . وهذه الأمثلة هي أفضل رد على شكوك من جانب الشكّاكين الذين يعلنون ضجرين أنهم يعتقدون أن قضية الأمم المتحدة قضية خاسرة .

والآن وقد مرَّ من عمر المنظمة خمسة وثلاثون عاماً ، فإنه ليس بوسعها أن تأمل في أن تحتل أخبارها العناوين الرئيسية بنفس

Digitized by UNOG Library

السهولة التي كان يحدث بها ذلك في سنوات شبابها الأولى ، ولكن بإمكانها أن تتطلع إلى الخلف وترى سجلا متزايداً على الدوام يحفل بالانجازات الكبيرة الثابتة فضلا عن المناسبات المثيرة التي تم فيها حفظ السلم أو إنقاذه من الانهيار . ولسوف نكسب ، إذا استطعنا السير قدماً في هذا الطريق ، المزيد من الاحترام والتعاون ، ونكسب نفوذاً وفعالية قائمين على المسؤولية والقبول والتجربة .

وليست هناك طرق مختصرة أو نجاحات سهلة بالنسبة لمنظمة عالمية من هذا النوع ، بل هناك الكثير من العقبات والأشراك . لذا يتعين علينا بذل جهود واعية للمحافظة على إيماننا وتصميمنا على البناء فوق الأسس التي أُحسن إرساؤها منذ ٣٥ عاما .

كورت فالدهايم
الأمين العام

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Printed in U.S.A.

Price: $U.S. 1.50

41544—December 1980—575

GA/OR/35, Suppl. 1

Digitized by UNOG Library